

بين قطر وهيئة علماء المسلمين... «شن» لا يوافق طبقة لا

■ **أحمد طي**

أمام ما يحدث في المنطقة عموماً، وفي لبنان خصوصاً، وبالأخص الأخص في ملف العسكريين وعناصر القوى الأمنية المخطوفين من قبل التنظيم الإسلامي «داعش» في جرد عرسال. وأمام المد والجزر اللذين يشوبان ما يسمّى «التفاوض» من أجل الإفراج عن المخطوفين. وفي ظل «القال والقيل» حول وساطة تنطحت لها هيئة علماء المسلمين هنا، ووساطة قطرية هناك. أمام كل هذا، جل ما يحضرني حكاية تراثية عن رجل من دهاة العرب اسمه «شْن» قال ذات يوم: «والله لأطرفنَ حتى أجد امرأة مثلي أتزوجها، فيمنها هو سائر، التقى رجلاً يركب حمرا، فسأله شْن: «أين تذهب؟»، فقال: «موضع كذا» (القرية التي يقصدها شْن)، فركب خلفه. وفي الطريق، قال له: شْن: «تحملي أم أحملك؟»، فقال له الرجل: «يا جاهل، أنا راكِبٌ وأنت راكِبٌ، فكيف أحملك أو تحملي؟». سكت شْن وسارا حتى إذا اقتربا من القرية، وجدا زرعا مستعمداً. قال شْن: «أترى هذا الزرع أكل أم لا؟»، فقال له الرجل: «يا جاهل، ترى نباتاً مُستحصداً، فقول لكل أم لا؟». فسكت شْن حتى إذا دخلا القرية، صادفا جنازة فقال شْن: «أترى صاحبَ هذا النحش حياً أم ميتاً؟»، فقال له الرجل: «ما رأيت أجهل منك، ترى جنازة فتسال عنها أميتٌ صاحبها أم حيّ؟». فسكت شْن وأراد مفاخرة، لكنَّ الرجل أبى أن يتركه حتى يصير به إلى منزله، فمضى معه شْن.

يحكي أنه كان للرجل بنت يقال لها «طبقة»، فلما دخل عليها أبوها سألته عن ضيفه فأخبرها بمرافقته إياه، وسكها لها جهله وأدبها بحديثه. فقالت: «يا أبت، ما هذا بجاهل. أما قوله تحملي أم أحملك، فأرى أتحذني أم أهدك حتى تقطع طرفي؟.وأما قوله أتري هذا الزرع أكل أم لا، فأراد بل باعه أهله فأكلوا من شمه أم لا. وأما قوله في الجنازة، فأراد هل ترك عقبا يحيى بهم نكره أم لا..» خرج الرجل فقدم مع شْن وحادثه ساعة ثم قال:

«أتحب أن أفسرك ما سألتني عنه»، قال شْن: «نعم فسره». وبعدها انتهى الرجل من حديثه قال له شْن: «ما هذا من كلامك، فأخبرني عن صاحبه».

أخبر الرجل شناً عن ابنته، وتقول الحكاية أنّ شناً تزوّج الفتاة، وعملها إلى أهله، فلما رأوا أنها تشبهه أو توفقه في الذكاء والدهاء قالوا: «أف شْن طبقة»!

انتهت الحكاية، ولم ينته المآل، وما تدفينا هذه

فضل الله: للدفاع عن صورة الإسلام

المشوهة من المتطرفين

أكد القيامة السيد علي فضل الله «ضرورة بذل الجهود الإعلامية والثقافية الحقيقية للدفاع عن الإسلام، وخصوصاً في بلاد الاغتراب»، لافتاً إلى أن ما حققه الدعاة المسلمون في تلك البلدان خلال عقود من الزمن، استطاعت التيارات المتطرفة أن تشوهه في السنوات الأخيرة». وخلال استقباله عدداً من الحجاج اللبنانيين القادمين من بلاد الاغتراب، في مقر بعة مؤسسات العلامة الراحل السيد محمد حسين فضل الله، شدّد فضل الله على «ضرورة أن تبرز الوحدة الإسلامية

في أيّ مظاهرها في موسم الحج، لا من خلال هذا الاجتماع الكبير المتنوع فحسب، بل من خلال الإبتعاد عن كل ما يخبر الفتنة بين المسلمين». وأشار إلى أنّ ما تعانيه البلدان الإسلامية من مشاكل وقتن، ينبغي أن تذوب في مواقع الحج، ليقدّم الحجاج نوحداً في الوحدة الميدانية التي يمكن أن تصل مفاعيلها إلى البلدان التي تعاني الاضطرابات والمشاكل والفتن». ودعا الحجاج القادمين من بلدان الاغتراب إلى «أن يكونوا سفراء للإسلام السمح والمفتّح في تلك

البلدان، وأن يعملوا على تقديم صورة ناصعة عن الإسلام، بعدما عملت التيارات العنيفة والدموية في بلداننا، على تقديم صورة مشوهة عنه، حتى باتت الكثير من الشرائح الغربية تتحدث عن أنّ العنف منتج إسلامي».

واعتبر أنّ «ما بذله الدعاة المسلمون خلال عقود من الزمن، لتقديم الصورة الحقيقية للإسلام في البلدان الغربية، استطاعت الجماعات المتطرفة أن تشوهه بأفعالها وتصرفاتها، الأمر الذي بات يستدعي حركة إعلامية وثقافية».

البناء

النيابة العامة تحدّد الأربعاء المقبل موعداً لاستجواب القاسم

تقدمت مجموعة من المحامين اللبنانيين بإخبار أمام النيابة العامة التمييزية في حقّ الإعلامي في قناة الجزيرة فيصل القاسم. وأوضحوا «أنّ الأفعال التي اقترها القاسم أدت إلى إثارة الرأي العام اللبناني من خلال التحريض غير المباشر على الجيش والنيل من هيبة الدولة ومن إضعاف الشعور القومي والذي يقع تحت طائلة منطوق المادة 295 عقوبات، إضافة إلى ما شكلته أفعاله من جرائم والمذكورة في متن موضوع الإخبار.

وكذلك الأمر منطوق المادة 157 قضاء عسكري التي تعاقب بالحبس حتى 3 سنوات كل من يقدم بواسطة وسائل النشر المذكورة بالمادة 209 عقوبات على تحقير الجيش والتعرض له.»

وطلب المحامون من النيابة العامة إجراء كافة التحقيقات اللازمة من استدعاء المدعى عليه والتحقيق معه وتوقيفه والقيام بما يلزم لرّد الاعتبار لكل مواطن لبناني وكل فرد من أفراد المؤسسة العسكرية. وأكد المحامي أشرف الموسوي، في تصريح لـ «النشرة»، أنّ المدعي العام أحال الإخبار إلى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية تبعاً للاختصاص، «موضحاً أنّ دور لجنة المحامين ينتهي بمجرد تقديم الإخبار لتتحرك بعد ذلك تلقائياً دعوى الحق العام.»

وبناءً على الإخبار، حدد المحامي العام التمييزي القاضي شربل أبو سمر، يوم الأربعاء 8 تشرين الأول موعداً للاستماع إلى إفادة القاسم.

لكن ما حدث مع قطر أنّ الرياح جرت بما لا تشتهي سفنها، فראي الإرهاب الأول في العالم (أميركا) يقاتل «داعش»، والجيран العربي يمتعضون من الدوحة

وسيحبون سفراءهم، وما ينقص قطر اليوم، قرار من الأمم المتحدة يدينها بتمول الإرهاب، وبوارد هذا القرار تلوح في الأفق، خصوصاً بعد صدور القرار رقم 2178 الذي يدعو، تحت الفصل السابع - إلى «وقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى سورية والعراق». إذا، البساط يسحب من تحت قطر، وهي اليوم تعلق قشّة من أجل حفظ ماء الوجه، خصوصاً بعدما لم تشارك طائراتها في ضرب «داعش» منذ يومين

بأى «ثناء» غربي. فهل تكون الوساطة من أجل الإفراج عن العسكريين اللبنانيين المخطوفين تلك القشّة؟ ومن الدوحة إلى لبنان، وبعد الاتهامات التي انصبت على هيئة علماء الفلسطينية هي قضية عربية، ومن هذا المنطلق العام الذي واجهته، إذ يعتبر اللبنانيون أنّ الهيئة هي المسؤولة عن خطف العسكريين. بعد كل هذا مضافاً إلى معلومات عن سقوط الرهان على وساطة قطر وتركيا بعد تحوّل الدولتين من «وسيط» مع «داعش» إلى طرف في التحالف ضده، تخرج علينا مصادر في

14 آذار»، وتدعو الحكومة إلى أن تختار بين أن تعيد إطلاقي بهيئة علماء المسلمين، أو أن تتولى التفاوض مباشرة. أعزائي المصادر، قطر ليست «شْن»، وهيئة علماء المسلمين ليست «طبقة» كي توافقها، أمّا في «فلسفتمك»، فلا يسعنا إلا أن نقول: «كتمل النقل بالزعرور»!

شكر: مواجهة الإرهاب تبدأ

من تنفيذ القرارات الدولية

اعتبر الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان الوزير السابق فايز شكر أنّ «دعم سورية جيشاً وشعباً وقيادة، هو الطريق الصحيح المؤدي إلى إنهاء هذه الحالة الإرهابية التكتيرية في بلدانا، مشدداً على أنّ التنسيق العسكري بين الجيشين السوري واللبناني حاجة وطنية لبنانية لأنه الخيار الصحيح لمواجهة الإرهابيين».

وأشار شكر في تصريح، «أنّ الحرب الاستعراضية التي تقومها الولايات المتحدة الأمريكية واتباعها ضدّ الإرهاب في سورية والعراق، ما هي إلا عملية تضليل جديدة أصبحت مكشوفة ومفضحة، وإبقاء بلدانا في حالة من الاستنزاف المستمر وتشجيع أعداء أمتنا على سلخ أجزاء من أرضنا وإقامة مناطق عازلة فيها خدمة للمشروع الصهيوني وحلفائه الإرهابيين». ورأى «أنّ الصديقية في مواجهة الإرهاب تبدأ من تنفيذ القرارات الدولية التي حددت الأعمال المطلوبة في هذا المجال، وأولها وقف التمويل والتسلّح وإقفال المعابر المفتوحة التي يتدفق منها الإرهابيون الآتون من كل حذب وصوب ومعاقبة الحكومات التي تاوي هؤلاء القتلّة المجرمين».

وأشار إلى أنّ «دعم سورية جيشاً وشعباً وقيادة، هو الطريق الصحيح المؤدي إلى إنهاء هذه الحالة الإرهابية التكتيرية في بلدانا وغير ذلك ينبغي استعراضا ومراوحة لافائدة منها».

واعتبر شكر «أنّ التنسيق العسكري بين الجيشين السوري واللبناني في هذا الظرف المصري حاجة وطنية لبنانية لأنه الخيار الصحيح لمواجهة الإرهابيين ولحماية لبنان من مخاطرمهم»، لافتاً إلى أنّ «التكؤ في هذا الأمر يعطي فرصة لهؤلاء القتلّة للاستمرار في أفعالهم الإجرامية الجبانة.»

منبر الوحدة: قطع الطرق يعرقل عمل القوى العسكرية التي تواجه الإرهاب

رأت الأمانة العامة لمنبر الوحدة الوطنية أنّ «من المعيب والمدان في آن واحد أن يتواجد وزراء خارجية عرب مع وزيرة «إسرائيلية» خارج قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت آية «ثلاثة»، معتبرة أنه «لا يخدم إلا العدو ولا يبهره أبداً وصفه بأنه مجرد دعما لطموحات انتخابية شخصية.» وطالبت في بيان، بعد اجتماعها الأسبوعي في مركز توفيق طيارة، «بفتح تحقيق في ما خضّ لتمثيل لبنان في مثل هذه اللقاءات غير النظامية واللاوطنية والألاخلاقية وغير الضرورية وغير المشروعة ومحاسبة المسؤولين عن الإستهتار بالثوابت الوطنية والقومية.»

وأيد المنبر «الأصوات التي دانت تدخل ما يسمى بالائتلاف السوري للتحريض في كواليس الأمم المتحدة على الجيش اللبناني من خارج جدول أعمال الجلسات الرسمية»، ورأت «أنه كان الأجدر بالمغتربين عن وطنهم والمتشددين بالحرص على حقوق الإنسان أن يدينوا الإرهاب في كل من سورية ولبنان لا سيما الاعتداء على الجيش». كما دان «وسائل الإعلام التي تنذف على طريققتها وظيفية التحريض على جيش لبنان الوطني.»

وهنا المنبر «العالم والعرب على خطاب رئيسة الأجتنتين التاريخي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة»، معرباً عن إدانته «وسائل الإعلام في الغرب التي قطعت بث كلمتها الهادفة بسبب ما جاء فيها من كشف لحقيقة خطف الأمم المتحدة برمتها من قبل الدول الفارقة ومن احتقار الشعوب وحقوقها.ومن التستر على إرهاب العدو «الإسرائيلي» وجرائمه المتنوعة في حق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.»

وبنه المنبر «إلى خطورة قطع الطرقات وعزل المناطق اللبنانية عن بعضها بعضاً الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة الإمداد اللوجستي للقوى العسكرية في مواجهة الإرهاب في وقت تتصاعد التهديدات ضدّ لبنان وجيشه الوطني، وهو لا يحقّق الغاية المتوخاة منه بتحرير العسكريين المخطوفين»، داعياً الإعلام إلى «القيام بمسؤولياتها واجباتها كاملة». وسأل: «كيف يجوز تحليل مفاوضه الإرهاب الذي يخطف ويذبح ويقتل جنودنا وتحريم مجرد التنسيق بين حكومتي لبنان وسورية للدفاع عن البلاد ولتأمين الإفراج عن أسرانا رغم ارتباطنا مع سورية بمعاهدة أخوة وتعاون وتنسيق؟»

وبنه المنبر «المعتصمين من دون التشكيك بنياتهم، إلى خطأ إغفالهم في مطالبتهم وجوب التنسيق مع السلطات السورية التي تمسك بطرف مهم من المشكلة.»

أما في شأن تشريع الضرورة المتعلقة بسلسلة الترتب والرواتب، فرأى المنبر أنّ «الطبقة السياسية المتكتمة بالبلاد والعباد قد سرقت من هيئة التنسيق القابضة فضل تامين الحقوق المترامكة إلى مستحقّها وأجهضت انتظارات المجتمع السياسي والمدني لتكريس نجاح هيئة التنسيق في الضلال النقابي الوطني، إذ شكل مجرد قيامها ونضالها عبوراً للطوائف والمناطق والأحزاب». ونبه إلى أنّ «كلمة السبيلسة تضع مبلغ 375 دولاراً أميركياً على كامل لبنان من أثر سبلسي مضاعف فوري على القوة الشرائية للمواطن، إضافة إلى ازدياد غلاء المعيشة فور الإعلان عن زيادة الضريبة على القيمة المضافة وسائر الضرائب وأسعار السلع الحياتية، التي سترتفع حكماً نتيجة جشع المحتكرين وبعض التجار.»

غداء روعي وسياسي جامع في داره ميقاتي

دريان: لا خوف على لبنان

والإرهاب لن ينال من وحدتنا



جانب من الغداء الجامع في داره ميقاتي (الدايتي ونهرا)

المخطوفين من قبل دار الفتوى، أجاب دريان: «بالطبع نحن نتابع هذا الموضوع بدقة كبيرة، ولكن أقول إنّ هذا الملف هو بعهدة الدولة اللبنانية والحكومة اللبنانية، ونحن ندعم كل الإجراءات التي تقوم بها الدولة اللبنانية في هذا الخصوص، فالدولة والحكومة وبالأخصّ دولة الرئيس تمام سلام حرصون على إنهاء هذا الملف، بما يرضى أهالي العسكريين واللبنانيين جميعاً.»

وقال ميقاتي، من جهته: «نحن نمر بطروف صعبة ويلصق بهذا الدين الواسطى والمبني على التسامح، كل أشكال الرعب والإرهاب والتطرف، ولصاحب المساحة دور كبير في نشر هذا الفكر السموح، ونأمل بأن نتجح في ذلك.»

وقد شارك في اللقاء رئيس الحكومة تمام سلام، والرئيس فؤاد السنيورة، والطبيب الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، ونايب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان، وشيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الشيخ نعيم حسن، وممثل بطريك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس يوحنا العاشر زايجي، ومتروبوليت طرابلس والكورة وتوابعهما المطران أفرام كريكوس، والسفير السعودي علي عوض عسيري، والسفير الكويتي عبد العال القناعي، والوزراء السابقون: محمد الصفدي، عبد الرحيم مراد، أحمد كرامي، فيصل كرامي، عمر سماقوي وعدنان القصار وعدد من الشخصيات.

شخصيات ووفود مهنّئة

من جهة أخرى، واصل المفتي دريان استقبال المهنيين في دار الفتوى، واستقبل سفير أندونيسيا ديماس سامودرا روم.

كما استقبل النائب أحمد كرامي، ثم وفد حزب الطاشناق

برئاسة الأمين العام للحزب هاغوب خاشتريان، وضم

الوفد وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان النائب آغوب

بغرادونيان والوزير السابق سيود هوفناتيان.

وزار دار الفتوى مهنتاً وفد من الوزراء السابقين ضم:

جوزيف الهاشم، وسليمان طرابلسي، والياس حنا،

وعبدالله فرحات، وناجي البستاني، وزياد بارود.

واستقبل دريان أيضاً الوزير السابق مروان شربل،

ثم التقى تباعاً وفد الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير

السابق عدنان القصار، ووفد منسقية بيروت في تيار

المستقبل برئاسة بشير عبياتي، ووفد حزب الوطنيين

الإحرار برئاسة إدغار أبو رزق، ووفد مؤسسات الدكتور

محمد خالد الإجتماعية برئاسة نبيل بدر.

«المستقبل»: تشريع الضرورة سياسة حكيمة



كتلة المستقبل مجتمعة برئاسة السنيورة

وذكّرت الكتلة بمبادراتها الأخيرة لجهة «ضرورة التوصل إلى تسوية وطنية تؤمن انتخاب رئيس للجمهورية»، وأكدت في المقابل، «للجمهورية»، وأكدت في المقابل، أنها «كانت وما زالت تعتبر أنّ تشريع الضرورة هو الخيار السليم والميثاقى في ظل استمرار الشغور في موقع الرئاسة»، معتبرة أنّ «ممارسة مبدأ تشريع الضرورة سياسة حكيمة للسلطة التشريعية ويحجز ويشجع كل معطل على الحلول التي يرى أنها تؤمن عودة الوطن إلى العمل على الإنجاز الاستحقاق الدستوري بانتخاب رئيس الجمهورية في أقرب فرصة». كما طالبت الكتلة بتوجيه كل الجهود اللازمة من أجل حل قضية المحتجزين العسكريين، «معتبرة أنّ «ممارسة مبدأ تشريع الضرورة سياسة حكيمة للسلطة التشريعية ويحجز ويشجع كل معطل على الحلول التي يرى أنها تؤمن عودة الوطن إلى العمل على الإنجاز الاستحقاق الدستوري بانتخاب رئيس الجمهورية في أقرب فرصة».

وذكرت الكتلة بمبادراتها الأخيرة لجهة «ضرورة التوصل إلى تسوية وطنية تؤمن انتخاب رئيس للجمهورية»، وأكدت في المقابل، «للجمهورية»، وأكدت في المقابل، أنها «كانت وما زالت تعتبر أنّ تشريع الضرورة هو الخيار السليم والميثاقى في ظل استمرار الشغور في موقع الرئاسة»، معتبرة أنّ «ممارسة مبدأ تشريع الضرورة سياسة حكيمة للسلطة التشريعية ويحجز ويشجع كل معطل على الحلول التي يرى أنها تؤمن عودة الوطن إلى العمل على الإنجاز الاستحقاق الدستوري بانتخاب رئيس الجمهورية في أقرب فرصة». كما طالبت الكتلة بتوجيه كل الجهود اللازمة من أجل حل قضية المحتجزين العسكريين في أسرع وقت ممكن، داعية إلى «إعطاء مسالة حل هذه القضية الإنسانية الشائكة، بإعادها السياسية والأمنية، كل الأهمية والأولوية». وجذّدت دعماً «الكامل لرئيس الحكومة في جهود لإيجاد واعتماد الحلول التي ترى أنها تؤمن عودة المؤسسات الدستورية وانتظام عملية استكمالها وكذلك انتظام مسيرة العمل الوطني.»

أكدت كتلة المستقبل النيابية «أولوية انتخاب رئيس للجمهورية»، باعتبارها «الخطوة التي تساهم في فتح الأفاق لتفعيل المؤسسات الدستورية.»

وجذّدت الكتلة مطالباتها بتوجيه كل الجهود اللازمة من أجل حل قضية المحتجزين العسكريين، ودعمها «الكامل لرئيس الحكومة في جهود لإيجاد واعتماد الحلول التي يرى أنها تؤمن عودة المحتجزين إلى الوطن والأمنية.»

وشدّدت الكتلة في بيان تالذ النائب أحمد ففتت بعد اجتماعها أمس برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة، «على أولوية انتخاب رئيس للجمهورية على أي استحقاق دستوري آخر». ورأت «أنه مهما كانت الأوضاع الإقليمية والداخلية صعبة ومعقدة، فإنّ بوابة الحلول الوطنية والدستورية الأساسية تبقى متعطلة في انتخاب رئيس جديد للجمهورية وهي الخطوة التي تساهم في فتح الأفاق لتفعيل المؤسسات الدستورية وانتظام عملية استكمالها وكذلك انتظام مسيرة العمل الوطني.»